

مشروع إقامة دولة «ثالثة» في يهودا والسامرة وقطاع غزة ، إضافة الى الاردن واسرائيل
انه هذا عليا مشروع الحد الادنى «المشترك بين الـ ١.٥ دولة التي صوتت في الجمعية العمومية للامم المتحدة الى جانب دعوة ممثل م.ت.ف. ، وليس من المستبعد ان تبذل محاولة لفرضها على اسرائيل ، باختيارها او رغبا عنها . وكل من يريد الموافقة على هذا المشروع ملزم ، من ناحيته ، بالعمل منذ الان على الانشقاق ثم بلورة اكثرية تؤيد المشروع وتكون مستعدة لقبوله . ان اي انقسام يحدث الان في حزب العمل او المفدال سيساعد على تنفيذ «مشروع عرفات» وليس ، مع الفارق ، «مشروع الون»
واضاف ايشد معربا عن رأيه بضرورة الاسراع الى التفاوض مع سكان الضفة الغربية وحل المشكلة معهم ، بدلا من الاتهامك في العمل على انشقاق الاحزاب الاسرائيلية .

وتجدد الاشارة هنا الى ان يغتال الون وزير خارجية اسرائيل ، كان قد لمح في احدى تصريحاته الاخيرة الى ان اسرائيل قد تجد نفسها مضطرة اخيرا الى ايجاد حل خاص بها لمسألة الضفة الغربية ، وذلك بقوله — اشاء رده في الكنيست على اقتراح لجدول الاعمال ، قدمه ليكود بشأن دعوة م.ت.ف. الى الجمعية العمومية — «انه اذا قامت الاوساط المتطرفة في العالم العربي بتجميد المساعي السياسية ، فسنجد وسيلة بفضل نيادتنا ، لضمان مصالحنا السياسية والامنية، وذلك من خلال احقاق الحق مع المواطنين العرب القيمين في المناطق المحتلة بها . ولهذا الغرض . . .
لسنا بحاجة الى اي عامل اجنبي مع أن حكومة اسرائيل قررت في حينه ، ان هذه المشكلة يمكن حلها من خلال تسوية النزاع بين اسرائيل والاردن» (را ، ٧٤/١٠/٢١) .
ويبدو ان هذا التلميح ينم عن بوادر اتجاه جديد في اسرائيل ، الى ان رئيس حكومة اسرائيل كان قد نفى بشكل قاطع قبل نحو شهر ونصف الشهر (في مقابلة مع دافار ، ٧٤/٩/١٦) ان تكون اسرائيل على استعداد للتفاوض حول مصير الضفة الغربية سياسيا مع أية زعامة محلية هناك — في حين يظهر ان احتمال اجراء انتخابات جديدة ، رغم انضمام المفدال للحكومة ، يزداد من يوم لآخر .

ص.ج.٠

الحكومة ، اجراء انتخابات جديدة » (المصدر نفسه) .
اما بومز عفرون فقد علق على هذا الوضع بقوله (يديعوت احرونوت ، ١٠/٢٥/٧٤) انه « اذا كان قصد يتسحاق رابين الوصول الى اكثرية ثابتة تؤيد الحكومة وتؤمن جانبه من ضربة سكين من قبل ديان وزملائه ، فهناك امكانات جيدة للغاية بأن تضمن مناورة ادخال المفدال للحكومة ذلك . ولكن بها ان الهدف من قيام الحكومة ليس وجودها بحد ذاته ، وانما قدرتها على تنفيذ سياسة معينة ، من الصعب ان نرى كيف يستطيع رابين ان يتحرك نحو مرونة سياسية» مع وجود المفدال في حكومته . ولهذا « يتضح اذن ، اكثر فأكثر ، انه لا مناص من اجراء انتخابات جديدة ، تدور هذه المرة صراحة حول مبدأ التسوية الاقليمية والسلام ، ضد مبدأ الضم والحرب » .

لا الأردن ولا منظمة التحرير الفلسطينية ؟

ان الاراء التي اشرنا لها لم تكن الاراء الوحيدة التي طرحت حول أزمة الحكم التي تجابه اسرائيل حاليا ، اذا سمعت الى جانبها آراء اخرى تدعو الى التريث وعدم دفع الاحزاب نحو الانشقاق على بعضها البعض ، لان المشاكل التي تجابهها اسرائيل على صعيد سياستها الخارجية لا تستوجب ذلك ، بل على العكس ستجد معظم الاحزاب الاسرائيلية نفسها ، على الرغم من الخلافات التي تسودها ، متحدة للتصدي للخطار التي قد تواجه اسرائيل . وينطلق اصحاب هذا الرأي من توقعهم اعتراف العرب والعالم بم.ت.ف. وحقتها في إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بحيث ستضطر اسرائيل ، نظرا لرفضها الاعتراف بهذه الخطوة من جهة ولعدم تمكثها من الاستمرار في المفاوضات مع الاردن من جهة اخرى الى تنفيذ «مشروع الون» بمنح «حكم ذاتي للفلسطينيين» في الضفة ، يكون على علاقة مع اسرائيل بدلا من الاردن ، وهو ما قد يحظى بموافقة معظم حثائم وصقور اسرائيل . وفي هذا الصدد ذكر حفاي ايشد (دانسار ، ٧٤/١٠/٢٤) ان المشكلة التي تجابهها اسرائيل ليست تنفيذ مشروع التقسيم لسنة ١٩٧٤ ولا مشروع الون ، اذ أن «الخطر الحقيقي يكمن في مشروع اخر تماما ، وهو الذي يشكل موضوعا للبحث الان ويحظى بتأييد دولي متزايد . انه